

خزائن "الأرز" الخليجي تغلق أبوابها في وجه السيسي الفاشل



السبت 18 يوليو 2015 12:07 م

متابعة - أحمد سعيد :

كشفت وزارة المالية الانقلابية، تراجع نسبة المنح الخارجية التي تتلقاها مصر، بنسبة 84.4%، خلال 11 شهرا، في الفترة ما بين يوليو 2014، مايو 2015.

وقالت الوزارة إن المنح تراجعت بشكل ملحوظ، لتسجل نحو ثمانية مليارات جنيه خلال هذه الفترة، مقابل نحو 51.5 مليار جنيه، في الفترة نفسها من العام المالي 2013 / 2014.

وأشار البيان إلى أن الفترة من يوليو 2013 وحتى مايو 2014، شهدت ورود منح استثنائية، من بينها منح دولتي الإمارات والسعودية، بمبلغ 3 مليارات دولار (نحو 61 مليار جنيه).

وتبلغ قيمة المنح في مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2015 / 2016 نحو 2.2 مليار جنيه، مقابل نحو 25.7 مليار جنيه في العام المالي 2014 / 2015، بنسبة انخفاض قدرها نحو 92%.

وبحسب مسؤول انقلابي، فإن مصر لن تحصل سوى على 300 مليون دولار، العام الحالي من بعض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وبعض الجهات المانحة لتمويل مشروعات تنموية، موضحاً أن الحكومة لم تنجح منذ المؤتمر الاقتصادي الذي عقد بشرم الشيخ، منتصف مارس الماضي، في الحصول على الـ 6 مليارات دولار التي وعدت بها السعودية والكويت والإمارات في شكل استثمارات (ضمن 12 مليار دولار وعدت بها الدول الثلاث)، بسبب عدم الاتفاق على المشروعات الاستثمارية التي تساهم فيها دول الخليج، وتأخر الحكومة في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار، حسب قوله.

وتابع، أن إجمالي المنح وصل إلى 2.2 مليار جنيه فقط، مقابل 25.7 مليار جنيه في العام المالي الماضي، ونحو 95.9 مليار عام 2013/2014، ما يدفع الحكومة الانقلابية للبحث عن مصادر لتمويل العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة.

وتوقع خبراء أن نظام السيسي سوف يلجأ لرفع الدعم عن الوقود وغيره من الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها الشعب المصري لمواجهة ذلك الانخفاض.